بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD
60

60 years together 60 عاماً معاً

الاحتفال بمرور

1963
2023

عاماً

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢٣

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

لمحة عن الحوكمة

على مدار عام ٢٠٢٣، واصلت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نهجها الخاص بالحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والتشريعات المحلية. من شأن الحوكمة الراسخة، مع ثقافة المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة، أن تمكّن المجموعة من إنجاز استراتيجية أعمالها بنجاح، بالتوافق مع إطار عمل قوي لإدارة المخاطر، الأمر الذي يضمن تحقيق قيمة مستدامة لمساهمي المجموعة وأصحاب المصلحة.

حضور اجتماع مجلس الإدارة

%٩٨

استقلالية مجلس الإدارة:

%٤٤

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

%١٠٠

التنوع بين الموظفين
(بنك الإمارات دبي الوطني)

الذكور	الإناث
%٥٦	%٤٤

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

الذكور	الإناث
%٨٩	%١١

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

٩٢

فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

- حتى سنتين
- ٣ - ٥ سنوات
- ٦ - ١٢ سنة
- أكثر من ١٢

الامتثال التنظيمي

تمتثل جميع كيانات المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

أمين سر مجلس إدارة المجموعة

د. أحمد الخلفاوي

المحتويات

٢	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٤	أهم إنجازات حوكمة الشركات في عام ٢٠٢٣
٦	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
١٠	نبذة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
١٦	نموذج الحوكمة المؤسسية للمجموعة
١٨	تشكيل مجلس الإدارة
٢٠	دور مجلس الإدارة القيادي
٢٢	برامج التوعية المستمرة وتخطيط التعاقب الوظيفي والتقييم
٢٤	إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
٢٦	العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة
٢٧	ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والأوراق المالية
٢٨	إدارة المخاطر والتحكم الداخلي
٢٩	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٣٠	تقارير لجان مجلس الإدارة
٤١	تعويضات الإدارة العليا
٤٢	لجان الإدارة
٤٣	اجتماعات الجمعية العمومية
٤٤	المدقق الخارجي
٤٥	الخدمات المصرفية الإسلامية
٤٧	إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
٤٨	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
٤٨	بيان التبرعات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
٤٩	التوطين
٥٠	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٥٢	التعاريف

للاطلاع على تقريرنا السنوي كاملاً،
يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

تبنّي وترسيخُ ثقافةٍ قويةٍ للحوكمةِ المؤسسية

لطالماً تبنَّى بنكُ الإمارات دبي الوطنيّ ورسَّخَ ثقافةً قويةً للحوكمةِ المؤسسية عبر مجموعتنا، والتي نوقنُ بأنها تدعمُ القيمةَ المستدامةَ للمساهمين على المدى البعيد، في إطارٍ من الضوابطِ الرشيدةِ والفعالة.

خلال عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز منهجنا في الحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والأنظمة المحلية، بينما نحتضن القيم الأساسية لمجموعتنا والمتمثلة في «التعاون، والمسؤولية، والقيادة، والمبادرة». لقد أنجزنا العديد من مبادرات الحوكمة الرئيسية خلال العام، بما في ذلك تحديث دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة، وإجراء التقييم الداخلي لمجلس الإدارة، وتحسين مواءمة واتساق الحوكمة عبر المجموعة. ولمزيد من التفاصيل حول تقدمنا في مجال الحوكمة، يرجى الاطلاع على قسم أبرز الإنجازات المعنية بالحوكمة المؤسسية على الصفحات من ٤ إلى ٥.

ويُمكِّن منهجنا في الحوكمة المؤسسية مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، والإدارة العليا من أداء واجباتهم بفعالية، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة وفقاً لإطار عمل راسخ لإدارة المخاطر بينما ننفذ استراتيجية أعمالنا بطريقة ريادية ومبتكرة. كما يضمن نهج الحوكمة المؤسسية لدينا أيضاً:

- المسؤولية عن التقسيم الواضح وتفويض الصلاحيات.
- المساءلة ضمن العلاقات بين إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة ومساهمي بنك الإمارات دبي الوطني والأطراف المعنيين الآخرين.
- الشفافية والإفصاح لتمكين الأطراف المعنيين من تقييم الأداء المالي للمجموعة ومركزها.
- الإنصاف في معاملة جميع الأطراف المعنيين.

وعلى مدار العام، واصل بنك الإمارات دبي الوطني مراقبة والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية ذات الصلة بالقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وخلال العام، أنجز مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أيضا المراجعة الموضوعية الدقيقة للسياسات والعمليات الرئيسية ذات الصلة بالحوكمة المؤسسية، والتي لاقت قبولاً من جانبنا. ومن منطلق التزامنا بالحوكمة المؤسسية القوية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني يعمل باستمرار على مراقبة ومراجعة وتنفيذ ممارسات الحوكمة الجديدة والحالية واللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات على المستويين المحلي والدولي.

ويضع بنك الإمارات دبي الوطني سياساته قيد المراجعة المنتظمة - لا سيما ما يتعلق منها بالحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي والتعاقد مع مصادر خارجية - لضمان استيفاء تلك السياسات لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتتم الموافقة على المستجدات والتعديلات على السياسات الحالية من قبل، أو بالنيابة عن، مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وعلى وجه التحديد، فإنه خلال العام، اعتمدت لجنة المجلس للمخاطر تقرير إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وبيان القدرة على تحمل المخاطر، كما استعرضت لجنة المجلس للتدقيق ميثاق التدقيق الداخلي، وكذلك اعتمدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التعديلات التي أجريت على سياسة المكافآت للمجموعة.

وخلال عام ٢٠٢٣، طور بنك الإمارات دبي الوطني أجندة الاستدامة الخاصة به، حيث دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ضمن استراتيجياته الأساسية. وبصفتنا الشريك المصرفي الرئيسي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب ٢٨» الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نفخر بدورنا الكبير في هذا الحدث التاريخي، الذي أكد التزامنا بالاستدامة البيئية والعمل المناخي. وقد شكلت هذه المشاركة لحظة محورية في رحلتنا نحو مستقبل مستدام. وقد أظهر دورنا كشريك مصرفي رئيسي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تفانينا في الإشراف البيئي والتزامنا بمواءمة أهداف الاستدامة العالمية.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٤، سوف نواصل تعزيز نهج الحوكمة لدينا لضمان استمراره على كفاءته وفعاليته. وبشكل خاص، فإننا سنقوم بما يلي:

- الاستمرار في إبقاء دور ومهام وصلاحيات مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة لدينا وسياسات حوكمة الشركات قيد المراجعة.
- إجراء تقييم مستقل يتم تنسيقه خارجياً لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة.
- التركيز على تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على اللوائح وأفضل الممارسات الخاصة بحوكمة الشركات الناشئة.
- تضمين ودمج ممارساتنا المتعلقة بالتوكيلات وتفويض الصلاحيات في عملياتنا الأساسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي في مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا المتميز وكل موظف من موظفينا على التزامهم وعملهم الجاد وتفانيهم نحو تعزيز الأهداف الرئيسية للحوكمة ونهجها خلال عام ٢٠٢٣. وأتطلع إلى أن نعمل معاً بشكل وثيق في عام ٢٠٢٤ وما بعده استلهاماً من أدائنا القوي والعديد من الإنجازات التي حققناها في هذا العام.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

> «يُمكِّن منهجُنا في الحوكمةِ المؤسسيةِ مجلسَ إدارةِ بنكِ الإماراتِ دبيّ الوطنيِّ، والإدارةِ العليا من أداءِ واجباتِهم بفعاليةٍ، ويضمنُ إدارةِ المخاطرِ بحكمةٍ وفقاً لإطارِ عملٍ راسخٍ لإدارةِ المخاطرِ، بينما نُنَفِّذُ استراتيجيةَ أعمالِنا بطريقةٍ ريادية ومبتكرةٍ.»

أبرز ملامح الحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٣

الحوكمة المؤسسية

- تحسين أداء وحدة الحوكمة المؤسسية داخل بنك الإمارات دبي الوطني، من خلال دعمها بالمزيد من المتخصصين من ذوي المهارة والخبرة في مجال الحوكمة.
- دمج إطار الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني في العمليات الاعتيادية.
- تحسين العديد من الإفصاحات الرئيسية، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الشفافية، ومنها الإفصاحات المحسنة الخاصة بتشكيل مجلس الإدارة وهيكله، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح.
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لتعكس اللوائح الحالية وأفضل الممارسات، والإبقاء على هيكلة ونطاق كل لجنة من لجان مجلس الإدارة قيد المراجعة.
- تحديث رابط موقع الإنترنت الخاص بالمجموعة لجعله أكثر شفافية وأسهل في التصفح للأطراف المعنيين.
- استكمال تقييمات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، حيث أكدت تلك التقييمات قوة وفعالية وتنوع مجلس الإدارة ولجانه، وفهم أعضاء مجلس الإدارة الجيد للأعمال؛ وكفاية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة وتوافقها مع استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني طويلة الأمد.
- تحسين وتبسيط ممارساتنا المتعلقة بالوكالات وتفويض الصلاحية.
- مواءمة الحوكمة عبر المجموعة وصولاً إلى إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة، رهناً بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية.

رأس المال البشري والتنوع والتعويض والتحفيز

- إجراء مراجعة شاملة لسياساتنا وممارساتنا الخاصة برأس المال البشري والأجور، لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الصادرة من مختلف الجهات التنظيمية.
- إرساء الشفافية في المسارات الوظيفية المحددة للموظفين على أساس المهارات من خلال إطار التنقل الوظيفي.
- تبسيط ورقمنة وأتمتة عمليات الموارد البشرية الأساسية لتحسين تجربة الموظف وإدارة كمية مدخلات البيانات اليدوية وعمليات التسليم.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات واعتبارات رئيسية يتم التركيز عليها للموظفين والعملاء. ونورد المزيد من التفاصيل في ملخص لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الصفحة رقم ٣٤.
- وقد عزز بنك الإمارات دبي الوطني دوره الريادي في مجال التوطين من خلال إطلاق مبادرات جديدة لجذب واستبقاء المواهب الإماراتية داخل بنك الإمارات دبي الوطني وأيضاً لصالح القطاع المصرفي على نطاق أوسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية المهمة.

حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تحديث القنوات الرقمية والمنصات الأساسية والبنية التحتية للمجموعة مما يعزز قدرات المعالجة المباشرة بشكل كبير من خلال الأتمتة المتقدمة والعمليات المعاد هندستها، وتفاعلات العملاء غير الورقية.
- تحسين إطار إدارة محفظة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمواءمة مع التغييرات في نموذج التشغيل المرن.
- تحسين مزايا تطبيق إدارة المحافظ والمشاريع، ودمج القدرات والقوة الاستيعابية وتأسيسها كمنصة مركزية.
- إطلاق حملة توعية كبرى لتسليط الضوء على قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، وتقديم الدعم والتوجيه للموظفين.
- زيادة تغطية مراجعات ضمان الجودة إلى أكثر من ٩٠% من المشاريع الجارية، مما يضمن امتثالاً أفضل للمعايير الداخلية ومعايير الآيزو ٩٠٠١.
- إنشاء وحدة مركزية لإدارة التمويل السحابي داخل قسم حوكمة تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع جميع البيانات المالية السحابية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمواقع الدولية.
- الحفاظ على فعالية البرنامج السنوي للتوعية بثقافة الأمن السيبراني لجميع الموظفين والأطراف المعنيين والعملاء، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي / التعلم الآلي وتأثيرها على الأمن، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين لتعزيز أمن سلسلة التوريد وإقامة بيئات أعمال أكثر قوة.

حوكمة الأمن السيبراني

- مواكبة التطور السريع للمشهد الرقمي، ومواصلة تطوير عملياتنا وسياساتنا وضوابطنا وهياكلنا في مجال الأمن السيبراني لتعزيز حماية البيانات الحساسة وبيانات العملاء الخاصة بالمؤسسة، وضمان أمن أصولنا الرقمية.
- مواءمة استراتيجيتنا الخاصة بالأمن السيبراني مع إطار عمل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ومعيار منتدى أمن المعلومات.
- تقوية دفاعاتنا من خلال اعتماد نهج أمن المعلومات متعدد الطبقات. ويدير هذه الاستراتيجية تحالفٌ مكونٌ من الوحدات المتخصصة تتضمن وحدات الأعمال، ومكتب أمن المعلومات للمجموعة، ووحدة المخاطر الإلكترونية، ووحدة التدقيق الداخلي للمجموعة.
- تطبيق إطار عمل متطور للربط المنطقي للتهديدات، بهدف إدارة التهديدات السيبرانية للمجموعة. وتشمل المكونات الرئيسية لاستراتيجيتنا للأمن السيبراني وإدارة البيانات الضوابط الأمنية، وثقافة الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والاستجابة للحوادث، وتقييمات الطرف الثالث، وإدارة بيانات الموردين، والامتثال التنظيمي، وسياسة الاحتفاظ بالبيانات، وعمليات التدقيق، وتدريب الموظفين، وسجل خرق البيانات، وتوعية العملاء.
- الاستمرار في ضمان الإشراف على حوكمة الأمن السيبراني داخل بنك الإمارات دبي الوطني من قبل لجنة أمن المعلومات، برئاسة الرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة ورئيس المخاطر التشغيلية.

حوكمة خصوصية البيانات

- إنشاءُ مكتبٍ مكرسٍ لخصوصيةِ البيانات من أجل وضع وتنفيذ إطارَ عملٍ قويٍّ لخصوصيةِ البياناتِ على مستوى المجموعة بما يتماشى مع لوائح خصوصية البيانات المختلفة السارية على المجموعة.
- ضمان الامتثال لجميع قوانين خصوصية البيانات الدولية والمحلية المعمول بها. ولتحقيق ذلك، عيّن مجلسُ الإدارةِ مسؤولاً لحماية بيانات المجموعة للإشراف على تنفيذ إطار عمل خصوصية بيانات المجموعة. كما عيّنَ مكتبُ خصوصية البيانات مسؤولين محليين لحماية البيانات، حيث يديرون، ويشرفون على، برنامج تنفيذ خصوصية البيانات عبر المجموعة.
- دعم جهود الامتثال التي يبذلها مكتب خصوصية البيانات، وتطوير سياسات وإجراءات خصوصية البيانات التي تحكم خصوصية البيانات لحماية ودعم حقوق عملاء المجموعة.
- إجراء العديد من برامج التدريب والتوعية الجوهرية، وهو ما من شأنه أن يرفع بشكل كبير من سجل أداء ومهام وحدة الأعمال المعنية بالإضافة إلى تثقيف الأطراف المعنيين الرئيسيين حول قوانين خصوصية البيانات ذات الصلة.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- تعزيز أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني والأطراف المعنيين، بقيادة الرئيس التنفيذي للاستدامة للمجموعة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة.
- ضمان التوافق الكامل مع إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دبي الوطني مع التزامات عالمية وقطرية رئيسية، بما في ذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الإمارات ٢٠٣٠.
- الاستمرار في تطوير نهج بنك الإمارات دبي الوطني تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتوافق مع المعايير المتطورة، آخذين في الاعتبار ظهور وتطور المبادرات الاستراتيجية، على الصعيدين المحلي والدولي، ومن بينها مجالات صافي الانبعاثات الصفري، ومحاسبة الاستدامة، ومعايير التدقيق والأخلاقيات.
- لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني.

مجلس الإدارة

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم («سمو الشيخ أحمد») هو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مؤسسة مطارات دبي، والرئيس التنفيذي لطيران الإمارات ومجموعة الإمارات.
- يأتي سمو الشيخ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى قيادة قطاع الطيران في دبي منذ عام ١٩٨٥، وهو يعد مساهما رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي لدبي، وصياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة للإمارة.
- وإلى جانب مجال الطيران، يشغل سموه العديد من المناصب الحكومية البارزة ويلعب دوراً متزايد الأهمية في قيادة القطاع المالي وقطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إن سمو الشيخ أحمد حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على العديد من الأوسمة الدولية، منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران، ووسام جوقة الشرف الفرنسي، وهو أعلى وسام مدني فرنسي، ووسام جوقة الشرف الألماني، وهو من أعلى الأوسمة في ألمانيا.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس الإدارة نور تكافل

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ هشام عبد الله القاسم («السيد القاسم») منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، أحد المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر، ودينيزبنك تركيا، وكلاهما شركتين تابعتين لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع).
- يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.
- يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي. تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)
- رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ بطي عبيد بطي الملا («السيد/ الملا») هو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.
- يتمتع السيد/ الملا بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المهنية التي تمتد إلى قطاعات البنوك والخدمات المالية والعقارات والضيافة والاستثمار.
- السيد/ الملا حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيويبري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، شركة إعمار العقارية
- عضو مجلس الإدارة، شركة دبي للمرطبات
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- معالي/ محمد هادي الحسيني («معالي/الحسيني») هو وزير دولة للشؤون المالية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة في قطاعات البنوك والشؤون المالية والعقارات والاستثمار.
- معالي/ الحسيني حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا.
- كما يشغل معالي/ الحسيني منصب عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ونائب رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار، ونائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وعضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية، ورئيس لجنة التنمية في مجموعة البنك الدولي.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ علي حميد علي العويس («السيد/ العويس») منصب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.
- السيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

مجلس الإدارة
الملفات الشخصية تتمة

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٠ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله («السيد/ عبيد الله») منصب نائب رئيس أول للعمليات التجارية في الأمريكتين لطيران الإمارات.
- يتمتع السيد/ عبيد الله بخبرة مهنية واسعة، وقد ساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة، مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاغن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة ولشبونة.
- السيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، الإمارات الإسلامي

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي («سعادة/ الهاشمي») هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية.
- وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة «نحن الإمارات ٣١».
- قادت سعادة/ الهاشمي عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، كما أنها تقود المسرعات الحكومية، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية في مكتب رئيس الوزراء.
- سعادة/ الهاشمي عضو في اللجنة التوجيهية «ميتا فيرس» ومجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- وسعادة/ الهاشمي حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا، حيث تخرجت مع مرتبة الشرف وحصلت على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي. كما أنها أيضا خريجة كلية لندن للأعمال وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.
- أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي («السيد/ العلي») هو العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية.
- يتمتع السيد/ العلي بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في توجيه ومراقبة عمليات الشركات وتقديم التوجيه الاستراتيجي.
- السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق ولجنة المخاطر في شركة إعمار العقارية

سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل سعادة / خالد جمعة الماجد («سعادة/الماجد») منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، التي تعد واحدة من أكثر الأسماء شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الانتشار الإقليمي والعالمي.
- شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضوا في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧. في يونيو ٢٠٢١، تم تعيين سعادة/ الماجد مديراً لغرفة تجارة دبي.
- حصل سعادة/ الماجد على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

أمين سر مجلس إدارة المجموعة

د. أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين:
٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- تم تعيين الدكتور/ أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي («د. الخلفاوي») بمنصب أمين سر مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في أكتوبر ٢٠٢٢.
- د. الخلفاوي هو من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاصل على درجة الماجستير في القانون الخاص والدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي، ولديه أكثر من ١٧ عاماً من الخبرة في المناصب القانونية والقيادية والإدارية.
- وبصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يتولى د. الخلفاوي، من بين أمور أخرى، المسؤولية عن ضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة.
- شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

الإدارة العليا

السيد/ شين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

تشكل خبرات السيد/ نيلسون القوية، عبر مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية، دليلاً راسخاً على خبراته المتنوعة في مجال الخدمات المصرفية. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود.

ومن بين المناصب البارزة السابقة الأخرى التي شغلها السيد/ نيلسون في المجال المصرفي الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدود، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد، ومقره في كوالالمبور.

وفي وقت سابق، من حياته المهنية، شغل السيد/ نيلسون مناصب عديدة من ضمنها الرئيس التنفيذي للمخاطر في ستاندرد تشارترد للخدمات المصرفية للشركات ومقرها سنغافورة، والرئيس الإقليمي للتدقيق المصرفي للشركات والمؤسسات لمنطقة آسيا المحيط الهادئ والهند. بالإضافة إلى منصب الرئيس الإقليمي للائتمان في هونغ كونغ والصين وشمال شرق آسيا، حيث كان موقع المتصيين الأخيرين في هونغ كونغ.

وقد تولى أيضاً منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مؤسسة وستباك المصرفية لغرب أستراليا ومقرها في بيرث.

وهو حاليا عضو المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ، ومدير شركة مارش الإمارات للاستشارات ذ.م.م ومدير شركة مارش للوساطة التأمينية ذ.م.م.

التعليم والمؤهلات:

- عضو خريج المعهد الأسترالي لمديري الشركات
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات
- بكالوريوس في إدارة الأعمال، كلية أستراليا الغربية للتعليم المتقدم

السيد/ باتريك سوليفان
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٠

الخبرة:

السيد سوليفان محاسب قانوني يتمتع بخبرة ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة والصين وهونغ كونغ وروسيا ونيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة.

وقد انضم إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب العليا في الشؤون المالية، منها المراقب المالي للمجموعة، وكبير المسؤولين الماليين في ستاندرد تشارترد الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية للشركات في هونغ كونغ والصين الكبرى.

وعمل قبل ذلك عمل مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا

السيد عبدالله قاسم
الرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة

سنة الانضمام:

١٩٨٨

الخبرة:

يتمتع السيد قاسم بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في مجال التكنولوجيا والعمليات. وهو مسؤول عن تحديد وتنفيذ الاستراتيجية التشغيلية والتكنولوجية والرقمية لبنك الإمارات دبي الوطني. وكان قد تم إنشاء مكتب رقمي جديد للمجموعة في أواخر عام ٢٠١٧ بقيادة السيد قاسم، منذ ذلك الحين، أطلق بنك الإمارات دبي الوطني منصته المصرفية الموجهة لجيل الألفية والتي تضم أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ عميل، كما عمل على معالجة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال منصة الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت.

شغل السيد قاسم قبل عام ٢٠١٧ منصب رئيس مجلس إدارة Network International، شركة المدفوعات الرائدة في دولة الإمارات، وكان له دور أساسي في جمع مبلغ ٣,٣ مليار دولار أمريكي كأكبر شركة مدفوعات مدرجة في مؤشر فوتسي في عام ٢٠١٩.

وهو يشغل حالياً كذلك منصب مدير اتحاد مصارف الإمارات، ومدير شركة سمارت ستريم تكنولوجيز ومدير شركة ضمان للاستثمارات.

السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

يتمتع السيد/ القاسم بخبرة مصرفية وإدارية ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. يقود وحدة الخدمات المصرفية للشركات حيث توسع دوره في عام ٢٠٢٣ ليشمل الأسواق العالمية والخزينة والبحوث في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. يدعم السيد/ القاسم تبني الابتكار الرقمي والتحليلات المتقدمة وتجربة العملاء لتعزيز العروض المصرفية للشركات للمجموعة. كما قاد تطوير المنتجات عبر الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل التجارة وسلسلة التوريد وإدارة النقد والحلول المصرفية الإسلامية. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك الإمارات دبي الوطني، والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث أدار التحول الناجح لوحدات الأعمال، وبناء القدرات، وخلق التآزر في فرق متعددة المهام وإدارة المخاطر الرئيسية. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دبي، إحدى الشركات التابعة لدبي القابضة، كما شغل مناصب عليا في «جنرال إلكتريك ومبادلة - جنرال إلكتريك كابيتال».

وهو أيضا عضو مجلس إدارة في مجموعة بريد الإمارات وعضو مستقل غير تنفيذي في مجموعة تيكوم بلس.م.ع.

التعليم والمؤهلات:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، الإمارات العربية المتحدة
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا
- حاصل على شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

سنة الانضمام:

٢٠١٩

الخبرة:

خلال مسيرته المهنية الواسعة التي تزيد عن ١٩ عاماً في القطاع المصرفي، أظهر السيد/هادي دائماً خبرةً متعمقة تشمل كل مجالات الخدمات المالية. ويمتد تأثيره الاستراتيجي بسلاسة عبر عمليات بنك الإمارات دبي الوطني التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة وتمويل الأفراد وإدارة الأصول. وقد لعب دوراً أساسياً في وضع معايير جديدة لابتكار المنتجات والارتقاء بتجربة العملاء عبر الأسواق العالمية الرئيسية، ومنها الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

انضم السيد/ هادي إلى بنك الإمارات دبي الوطني كرئيس للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قاد النجاح المنقطع النظير لأعمال التجزئة.

لعبت بصيرته الاستراتيجية وقيادته العملية دوراً محورياً في التعامل مع تعقيدات المشهد المالي ووضع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات من أجل النمو المستدام.

وتسلط خبرات السيد/ هادي المؤثرة في مجال الخدمات المصرفية الضوء على قدراته القيادية وقدراته في مجال قيادة التغيير. وقد أسهمت رؤيته والتزامه المستمر في وضع بنك الإمارات دبي الوطني في طليعة المشهد المالي العالمي.

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي سلسلة من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي. أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية، منها منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل («ميفكو») ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي

السيد/ آزار علي خواجة
رئيس العمليات الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي لمجموعة دينيزبنك

سنة الانضمام:

٢٠١٢

الخبرة:

يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية.

قبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة كنائب رئيس تنفيذي أول وأمين خزانة المجموعة.

وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل السيد خواجة مع بنك باركليز كأمين خزانة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا حيث يغطي نطاق عمله ١٥ سوقاً.

وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للأسواق الناشئة وترأس لجنة الأصول والخصوم في الأسواق الناشئة.

وتشمل الأدوار السابقة دور العضو المنتدب ورئيس الأسواق المالية في قسم وسط وشرق أوروبا في سيتي جروب. وأمين خزانة المجموعة للبنك السعودي الهولندي "ايه بي ان أمرو" في المملكة العربية السعودية، والعضو المنتدب للأسواق وقسم الخزينة لبنك "إيه بي إن أمرو/ كيه أند إتش" في المجر، والمدير العام للخزانة لبنك "إيه بي إن أمرو" في رومانيا وأمين الخزانة القطري لبنك "سيتي بنك إن إيه" في باكستان.

التعليم والمؤهلات:

- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من معهد إدارة الأعمال، كراتشي باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

الإدارة العليا
الملفات الشخصية تتمة

السيد/ مانوج شاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

السيد/ شاولا هو مصرفي أول يتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المؤسسية والتنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، والائتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة المخاطر التشغيلية. يتولى السيد/ شاولا في بنك الإمارات دبي الوطني المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسة والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر. ويشمل دوره إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان مواءمة أنشطة المخاطرة ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر عبر جميع خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية، وتعزيز قيمة الأصول المتعثرة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية والسيبرانية، ومخاطر النماذج وتحليلات المخاطر.

وضمن بنك الإمارات دبي الوطني، كان السيد/ شاولا لاعباً رئيسياً في تنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة في جميع مسارات المخاطر، وتوفير القيادة الاستراتيجية للمخاطر وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر السليمة التي تضمن مواءمة أنشطة المخاطرة مع القدرة على تحمل المخاطر لدى بنك الإمارات دبي الوطني.

يرأس السيد/ شاولا لجنة مخاطر المجموعة، التي تمارس الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة ولجنة إدارة المخاطر النموذجية، والتي تغطي جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية في جميع أنحاء البنك. وهو عضو في لجنة إدارة الائتمان، فيما يختص بمهام المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة، كما أنه عضو في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على استراتيجية البنك وأجندة التحول، بما في ذلك التحول الرقمي.

التعليم والمؤهلات:

- محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (الفيزياء مع مرتبة الشرف) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند

السيدة/ إيمان عبد الرزاق
المسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٠

الخبرة:

تتمتع السيدة/ عبد الرزاق بسنوات عديدة من الخبرة في مجال الموارد البشرية الاستراتيجية، وكان لها دور فعال في قيادة ممارسة عمل ديناميكية واستباقية وتغيير ثقافي في بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى قيادة تطوير مهارات المستقبل لإعادة صقل وبناء قوة عاملة مرنة قادرة على مواكبة المشهد الرقمي دائم التطور.

قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عملت السيدة/ عبد الرزاق في بنك «إتش إس بي سي» الشرق الأوسط المحدود كرئيس إقليمي للموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط ورئيس الموظفين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث عملت على عدد من المشاريع الاستراتيجية للمساعدة في دفع نمو الأعمال والإيرادات. استهلّت السيدة/ عبد الرزاق حياتها المهنية في بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود بداية كمسؤول مصرفي لخدمات الشركات قبل أن تنتقل إلى الموارد البشرية، وانطلاقا من ارتباطاتها العالمية، عملت السيدة/ إيمان أيضاً في شراكة وثيقة مع الإدارة العليا في مجموعة إتش إس بي سي لإدارة عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة، فضلاً عن دفع عجلة النمو بنجاح في جميع أنحاء المنطقة، معززة بقدرتها على بناء علاقات قوية مع الأطراف المعنيين الخارجيين والعملاء والهيئات التنظيمية.

وهي أيضاً عضو مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة، وعضو لجنة الترشيح والمكافآت في شركة إعمار العقارية، وعضو مجلس الإدارة في شركة دبي للمرطبات، وعضو مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل، وعضو لجنة الموارد البشرية في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا دبي للطالبات، دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - مصرف الإمارات الإسلامي

سنة الانضمام:

١٩٩١

الخبرة:

استهلّ السيد/ الملا مسيرته المهنية منذ أكثر من ٣٠ عاما مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، ولعب دوراً في نجاح الإمارات الإسلامي، ذراع الصيرفة الإسلامية للمجموعة. وبصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/ الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الموجهة للعميل وطرح العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما قاد التحول الرقمي للإمارات الإسلامي، مما ساهم في زيادة كبيرة في حجم المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. وكانت مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأجل للإمارات الإسلامي عبر تطوير مهارات مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لشغل مناصب تنفيذية رئيسية وتخطيط التعاقب الوظيفي بمثابة المحرك الرئيسي في تشكيل نجاح البنك.

وقبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في شركة الإمارات للتأمين، وكان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية. شغل السيد/ الملا العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، من ضمنها منصب نائب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.

السيد/ هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا

سنة الانضمام:

١٩٩٧

الخبرة:

تم تعيين السيد/ أتيش رئيساً تنفيذياً لدينيزبنك، تركيا في يونيو ١٩٩٧ كرئيس مؤسس. وهو رئيس مجلس إدارة العديد من الشركات التابعة لدينيزبنك، بما في ذلك دينيز ياتريم مينكول كيميتلر إيه اس، وإنترنك إيه إس إيه، ودينيز بنك إيه جي فيينا، ونيوهب تكنولوجي يازيليم بازارلاما ودانيماتليك إيه إس. وهو أيضاً عضوٌ في مجالس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر وشركة ميتلايف إمكليليك وحياة إيه إس.

وقبل ذلك، شغل العديد من المناصب العليا في القطاع المصرفي، بما في ذلك مناصب المدقق الداخلي في إشبانك، ومدير الفرع في المداغ، شيشلي، باكيركوي، إزمير، ونائب الرئيس التنفيذي المسؤول عن الشؤون المالية والعمليات في بنك إكسبريس. كما أسس بنك "غارانتي موسكو" في روسيا.

وهو أيضا رئيس مجلس الإدارة، دنيز ياتيريم مينكول كيميتلر إيه إس: رئيس مجلس إدارة إنترتك بيلجي إسلام في بازارلاما تيكاريت؛ ورئيس مجلس الإدارة، نيوهوب تكنولوجي يازيليم بازارلاما في دانيسمانليك أ.س. بالإضافة إلى ذلك، فهو أيضاً عضو مجلس إدارة في تركيا كورومسال يونيتيم ديرنيجي وميتلايف إمكليليك في حياة إيه إس. ومستشار في ماستركارد.

التعليم والمؤهلات:

- التحق بجامعة أورتا دوغو تكنيك وجامعة الشرق الأوسط التقنية

السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٠٨

الخبرة:

السيد ماكين هو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويدعم الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية عبر المجموعة وتطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني وكياناته / أعماله، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية. وهو يقود مركز التميز للتحليلات المتقدمة لبنك الإمارات دبي الوطني، الذي يحرك الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثا لبنك الإمارات دبي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا لدفع الابتكار على مستوى البنك.

كما قاد السيد/ مكين سابقاً الأعمال الدولية للمجموعة إضافة إلى مسؤولية إدارة الأعمال الشاملة للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢. وقد لعب دوراً محوريا في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك بي إن بي باريبا مصر ودينيز بنك في تركيا، بالإضافة إلى تراخيص الفروع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وبين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ شغل منصب عضو مجلس الإدارة الاستشاري لشركة تتورك إنترناشيونال. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد ماكين منصب مدير أول في شركة إرنست آند يونغ لخدمات استشارات المعاملات حيث تولى العمل مع العملاء عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. وقبل عمله في إرنست آند يونغ، عمل في شركة الاستراتيجية العالمية مَكِنْزِي وَشْرِكَاؤُهُ، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، حيث عمل في العديد من مشاريع العملاء في قطاع صناعة الاتصالات.

التعليم والمؤهلات:

- درجة البكالوريوس في الفيزياء والرياضيات
- ماجستير في إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند

السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٤

الخبرة:

يتمتع السيد/ ماتافونوف بأكثر من ٣٦ عاما من الخبرة المصرفية الدولية في جميع أنحاء أستراليا وأوروبا والأميركتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع ستاندرد تشارترد وجريندليز وآنز، بما في ذلك أكثر من ١٤ عاماً في التدقيق الخارجي / الداخلي و٢٤ عاما في الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية التي تتعامل مع المنظمين والهيئات الصناعية والبنوك المراسلة وبائعي الأنظمة. وقد بدأ حياته المهنية مع كوبرز وليبراند في ملبورن.

وهو أيضا الرئيس المنتهية ولايته للجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال للجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التعليم والمؤهلات:

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا
الملفات الشخصية تتمة

السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢١

الخبرة:

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. ولديه أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة كمحام وأكثر من ١٥ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي. وقد عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي، ثم في بنك محلي بارز، تمتد خبرته إلى الصناعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

ولدى السيد/ كوبليستون خبرة واسعة في القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة واسعة في الأسواق الدولية والعابرة للحدود والأسواق الناشئة. شغل السيد/ كوبلستون مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس وقُضبر سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص.

التعليم والمؤهلات:

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة

السيد/ عامر كاظم
المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٩

الخبرة:

السيد كاظم هو مسؤول تنفيذي أول يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٧ عاما، حيث عمل في مختلف القطاعات منها قطاعات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والعقارات.

بدأ السيد/ كاظم حياته المهنية مع إرنست آند يونغ كمدقق خارجي حصل خلالها على مؤهل محاسب قانوني معتمد.

انضم بعد ذلك إلى قسم التدقيق الداخلي في طيران الإمارات أثناء عمله للحصول على مؤهل المدقق الداخلي المعتمد. شغل السيد/ كاظم مناصب مالية عليا في عدد من المؤسسات الرائدة بما في ذلك مجموعة الإمارات ومراس ومطارات دبي. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو).

وهو حاليا عضو في مجلس إدارة شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مصرف الإمارات للتنمية، وعضو لجنة التدقيق - اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.

السيد/ فينود رامابهادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٢

الخبرة:

يتمتع السيد/ رامابهادران بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية مع بنك ستاندرد تشارترد في مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، كان مديراً لبنك ستاندرد تشارترد، باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠,٠٠٠ شخص.

تمتد خبرته إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، والحوكمة المؤسسية على مستوى المجوعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

التعليم والمؤهلات:

- درجة الماجستير في القانون من كلية كينغز في لندن
- محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على العديد من شهادات إدارة المخاطر

السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٠٧

الخبرة:

السيد/ الحاج هو مصرفي محنك يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة، ويتميز بمفهومه الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية.

وهو مسؤول حالياً عن قيادة المبيعات المخصصة والتداول والخدمات البحثية في العملات الأجنبية والدخل الثابت والأسعار والأسهم والسلع على مستوى المجموعة. شمل خبرته مجموعة متنوعة من الممارسات منها الصرف الأجنبي ومشتقات أسعار الفائدة والتمويل العالمي والاستثمارات الرئيسية وإدارة الأصول والمطلوبات. كما أدار الأسواق العالمية للمجموعة وخزينتها في الأسواق الدولية، ومنها لندن وسنغافورة ومصر والمملكة العربية السعودية.

يتشمل رحلته في المشهد المالي مجموعة متنوعة من الخبرات، بدءًا من تداول العملات الأجنبية وحتى تداول مشتقات أسعار الفائدة والتمويل العالمي والاستثمارات الرئيسية وإدارة الأصول والالتزامات. يمتلك السيد/ الحاج أيضاً كفاءة مميزة في المنتجات والهياكل الإسلامية. وجدير بالذكر أن عمار شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث أثرت قيادته الحكيمة بشكل كبير على الاستراتيجيات المالية للمصرف.

وطوال مسيرته المهنية اللامعة، أظهر السيد/ الحاج باستمرار قدرته على التعامل مع تعقيدات المشهد المالي، والمساهمة في نجاح ونمو المؤسسة التي كان جزءاً منها. ويستمر التزامه بالابتكار والتفكير الاستراتيجي في تشكيل مستقبل الأسواق العالمية والخزانة تحت إشرافه.

التعليم والمؤهلات:

- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة
- ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد/ فيجاي بينز
رئيس مجموعة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمسؤول الرئيسي للاستدامة

سنة الانضمام:

٢٠٢٢

الخبرة:

يشغل السيد/ بينز منصب رئيس الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للاستدامة في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. ويقود استراتيجية الاستدامة وتنفيذها عبر مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. وهو المسؤول عن استراتيجية وتنفيذ التمويل المستدام والانتقالي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية والحوكمة.

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاما في جميع الخدمات المصرفية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة، وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي جلوبال. وهو أيضا عضو في لجنة التمويل المستدام لاتحاد مصارف الإمارات، ولجنة التمويل المستدام في مركز دبي المالي العالمي ولجنة التمويل المستدام في سوق أبو ظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات:

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية
- شهادة قيادة الاستدامة جامعة كامبريدج

السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة

سنة الانضمام:

١٩٩٩

الخبرة:

السيد/ سويدان هو خبير تنفيذي أول يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في مجال الخدمات المالية والإعلام والإعلان والعلاقات العامة في منطقة الخليج العربي. وهو يعمل على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق الإجراءات التكتيكية، ويقوم في منصبه الحالي بدور على مستوى المجموعة حيث أن مسؤولياته في هذا المنصب واسعة النطاق ولكنها تركز على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث المجموعة، والإعلانات المالية.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة بالمملكة المتحدة

نموذج الحوكمة المؤسسية للمجموعة

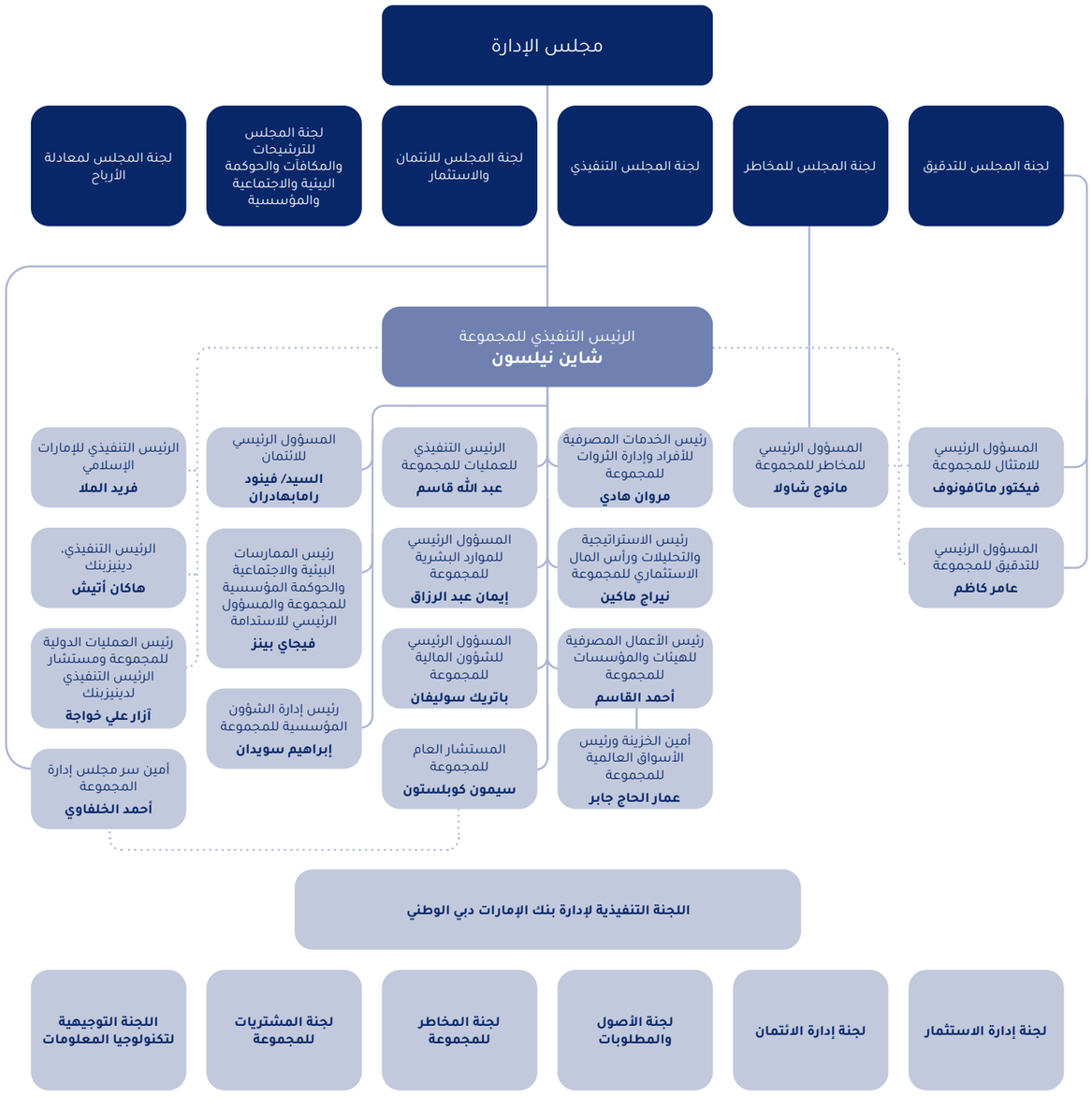

يستند إطار حوكمة الشركات للمجموعة لبنك الإمارات دبي الوطني إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. ويتكون إطار حوكمة الشركات من دليل حوكمة الشركات الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الإدارة المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن مجمل منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح واللياقة والملاءمة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل حوكمة الشركات أربع طبقات أو مستويات واسعة من الأدوار:

(أ) المجلس: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار حوكمة مناسب وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المجموعة والتحكم فيها.

(ب) اللجان على مستوى مجلس الإدارة ولجان الإدارة العليا: يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع معايير لمراقبة وحوكمة المجموعة. ولِلّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في اختصاصاتها.

(ج) وحدات الأعمال: تؤدي وحدات الأعمال الفردية أنشطة الأعمال والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين واللوائح الخارجية.

(د) الأفراد: يتم تفويض رؤساء الأعمال ووحدات الأعمال بالصلاحيات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين. ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمتثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل، مع تعديلها بشكل مناسب وفقا للوائح المحلية. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام بالحوكمة المؤسسية الرشيدة يوفر أساساً قوياً للتطور المستقبلي والأداء الإيجابي للمجموعة.

تفويض الصلاحيات

تصدر جميع الصلاحيات عبر كافة أنحاء بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية المطاف عن مجلس الإدارة، والذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مسؤوليات المجلس

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك، والامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في البنك ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

وتمنح وثيقة تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يلعب رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يفوض رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي («سند توكيل») موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة.

مسؤوليات لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إدارة شؤون بنك الإمارات دبي الوطني من أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته، فقد تم إنشاء لجان مجلس الإدارة مع تفويض الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات والشروط لها بشكل رسمي.

أنشأ المجلس ست لجان دائمة للمجلس. ولكل لجنة اختصاصاتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. وتُجري كلُ لجنة تقييماً ذاتياً سنوياً. ويحدد رئيس كل لجنة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع دور ومهام وصلاحيات اللجنة ومتطلبات بنك الإمارات دبي الوطني.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. ولكلٍ من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مدير مستقل يُعيَّن رئيساً لها. وتتكون أغلبية لجنة المجلس للمخاطر من الأعضاء المستقلين، وفقا لما تقتضيه لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة في قسم تقارير لجان مجلس الإدارة على الصفحات ٣٠ إلى ٣٩.

مسؤوليات لجان الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة، ذات اختصاصات معتمدة حسب الأصول، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية في قسم لجنة الإدارة على الصفحة رقم ٤٢.

تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل تكوين مجلس الإدارة مع جميع اللوائح ذات الصلة التي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يجب أن يحتوي مجلس الإدارة على عضو واحد على الأقل من السيدات (لدى مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني عضو واحد من السيدات).
- يجب تقييم ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلين (يتم تقييم أربعة من تسعةٍ من أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلين).
- يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وغالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة).

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة أيضا مع المبادئ التوجيهية التالية:

- يتألف مجلس الإدارة من عددٍ كافٍ من المديرين المستقلين لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإظهار التعامل الفعال مع التحديات والتساؤلات، و»استقلالية العقل والروح» المناسبة.
- يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين، فردياً وجماعياً، لأداء واجباتهم الائتمانية. كما أن لديهم الفهم اللازم لدورهم، والقدرة على إصدار الأحكام السليمة والموضوعية حول شؤون المجموعة.
- تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسة «الملاءمة والمناسبة» المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة خبرة المرشحين ومعرفتهم ومهاراتهم واستقلالية تفكيرهم وسجل النزاهة والسمعة الطيبة والوقت المتاح للقيام بواجباتهم. هناك المزيد من التفاصيل الموضحة في ميثاق مجلس الإدارة والسياسة الصحيحة والمناسبة.
- يخصص المجلس وقتاً كافياً، سنوياً، لوضع برامج تدريبية مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

مهارات مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة في الإجمال تسعة أعضاء غير تنفيذيين يتمتعون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب من مجموعة من الخلفيات، بما في ذلك في مجالات الخدمات المصرفية والمالية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة الشركات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والتكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية.

تنوع مجلس الإدارة

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال لوائح حوكمة الشركات، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.
- وتنص اللوائح الحالية على أن ٢٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من الإناث ويجب أن يكون لكل مجلس إدارة عضو واحد على الأقل من العنصر النسائي.
- ويلتزم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بدعم التنوع بين الجنسين، وقد عين المجلس سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول عضو مجلس إدارة من السيدات في أوائل عام ٢٠٢٢.
- ويحتوي مجلس الإدارة حاليا على نسبة تمثيل نسائي قدرها ١١% بما يتوافق مع ميثاق مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية. وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ترشيح السيدات، وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة.
- كما تلتزم المجموعة بلعب دور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في جميع أنحاء البنك، وتضم قاعدة موظفي بنك الإمارات دبي الوطني حالياً ٤٤% من السيدات.

تعيينات مجلس الإدارة

- يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن وجود مجلس إدارة فعال وأعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلا جيدا وذوي خبرة أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء مجلس الإدارة بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في تعزيز نجاح المجموعة.
- وتلعب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية دوراً مهماً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين لتعيينهم في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أفراداً يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيده وملف المخاطر.
- ويتم التأكد من أن ٢٠% على الأقل من الذين يتم اختيارهم للترشيح لمجلس الإدارة هم من السيدات، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- ويخضع جميع المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لعملية «الملاءمة والمناسبة» السليمة لضمان امتلاكهم للكفاءة والمعرفة والخبرة الكافية للقيام بواجباتهم بفعالية. على وجه الخصوص، قد تنظر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في ملف تعريف المرشح وخبرته والمتطلبات المحددة لمجلس الإدارة في ذلك الوقت.
- يتم إجراء تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية («اجتماع الجمعية العمومية») بالمجموعة. ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- في حال وجود شاغر، يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين و/أو وضع إعلانات، حسب الضرورة. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العامة المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين عضو آخر بدلا منه.
- كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث (٣) سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية. وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال العمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً للمديرين الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح وتجهيزهم بشكل كافٍ للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية.
ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياه الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك، وهيكله الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر مجلس إدارة المجموعة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (حيثما يكون مطلوباً أو يعتبر مناسباً).
- المواد المقروءة المناسبة، والبرامج التعليمية، وورش العمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

واصل بنك الإمارات دبي الوطني تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، والتي تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل. حيث واصل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للمجموعة («اللجنة التنفيذية للمجموعة»)، خلال عام ٢٠٢٣، تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدد من الطرق ومنها:

- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تضارب المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والقيادة والمبادرة)، وحماية المستهلك وتشجيع وجود ثقافة قوية «لحرية التحدث».
- تنفيذ سياسة «التطبيق من الأعلى»، وذلك من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وترسيخ ومراقبة ثقافة وقيم المجموعة لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المجموعة وسمعتها ومعاييرها الأخلاقية والتأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكيد على درايتهم بأن الإجراءات التأديبية المناسبة أو غيرها ستنتج عن السلوكيات غير المقبولة والتجاوزات التي لا تلتزم بهدف المجموعة وقيمها.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.

دور مجلس الإدارة القيادي

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

- يتم تحديد مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والأوقات وبنود جدول الأعمال «الدائمة» الرئيسية في بداية العام.
- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، عادة ست مرات في السنة، أو أكثر، إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدولَ أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا «التحدي البنّاء والاستفسار»، وأن يتحلوا أيضاً «بالاستقلال العقلي والروحي». ويتأكد رئيس مجلس الإدارة أيضاً من إجراء مناقشةٍ فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدفٍ وحيدٍ ألا وهو مصلحة المجموعة.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- وخلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة المسائل الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الفقرة التالية في الصفحة ٢١.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٣. إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه/إنها يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة. وذلك لضمان النظر في آرائه/آرائها في الاجتماع. وبينما يبذل أعضاء مجلس الإدارة قصارى جهدهم لحضور كل اجتماع، قد لا يكون ذلك ممكناً دائماً، لا سيما عندما يتم ترتيب اجتماعات إضافية لمجلس الإدارة، بشكل استثنائي، في غضون مهلة قصيرة للمسائل العاجلة.

مجلس الإدارة الأسماء		المواعيد والحضور لاجتماعات مجلس الإدارة عام ٢٠٢٣					
		٢٥ يناير	٢٦ أبريل	٢٦ يوليو	٢٥ أكتوبر	٦ ديسمبر	١٣ ديسمبر
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	-	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، عقدت ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية:

الأداء الاستراتيجي والمالي

- مراجعة الأداء المالي، بما في ذلك الأداء مقابل الاستراتيجية والميزانيات المتفق عليها لكل خط من خطوط الأعمال.
- ميزانيات عام ٢٠٢٤، كل ذلك في سياق الاستراتيجية المعتمدة والقدرة على تحمل المخاطر.
- استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة، تتوافق مع مهمة المجموعة وقيمها.
- مراجعة استراتيجيات الأعمال الرئيسية والقرارات والمخاطر في ضوء البيئة التنظيمية والاقتصادية والسوقية.

الحوكمة المؤسسية

- مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار وذلك للامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.
- الموافقة على إطار الحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دبي الوطني والسياسات ذات الصلة.
- مستجدات عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني للامتثال للوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.
- الانتهاء من عملية تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣.
- الانتهاء من تدريبات مجلس الإدارة، بما يتماشى مع خطة التدريب لعام ٢٠٢٣.
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لعام ٢٠٢٣.
- مراجعة تقارير ومستجدات لجان مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

- مراجعة ورفع التقارير بشأن اعتماد الإفصاحات المختلفة، بما في ذلك التقرير السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، والنتائج المالية، الحوكمة المؤسسية وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والتقرير الشرعي السنوي.
- الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية.

برامج التوعية المستمرة وخطط التعاقب الوظيفي والتقييم

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برامج توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال. ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

خلال عام ٢٠٢٣، تم تقديم برامج التوعية التالية لمجلس الإدارة، بما في ذلك برامج حول اللوائح والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ستقدم الإدارة العليا عروضا إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب فهم ومعرفة أعمق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ولدعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعاتنا المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة في الإجمال، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة؛
- المتطلبات التنظيمية الأخرى.

برامج توعية مجلس الإدارة

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

- ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتأثيرها على المستثمرين والمنظمين؟
- أفق إعداد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية
- دور مجلس الإدارة في الإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- البيئة التنظيمية
- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التهديدات الناشئة.

عملية التقييم الداخلي ببنك الإمارات دبي الوطني

تقييم مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بمراقبة وتحسين أدائه بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

- يراجع مجلس الإدارة ويقيم أدائه وأداء وكل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه بشكل سنوي طبقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في بنك الإمارات دبي الوطني. ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.
- يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة، وكل لجنة من لجان المجلس، ولأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، من خلال مستشار خارجي مستقل، بالتوافق مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

خلال عام ٢٠٢٤، سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بتعيين مستشار خارجي لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل.

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٣.

في إطار استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣، طلب مجلس الإدارة تلقي تحديثات منتظمة من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وضمان تخصيص وقت كاف لمناقشة المسائل الرئيسية، وشجع على عقد اجتماعات إضافية حسب الضرورة من وقت لآخر.

وبشكل عام، أكد استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣ الاستنتاج التالي:

- يتميز أداء مجلس الإدارة ولجانه بالجودة والقوة والتنوع؛
- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمعرفة عامة جيدة بالأعمال ومجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ككل، ومجموعة واسعة من مهارات مزاولة الأعمال.
- كمية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة كافية وتتوافق مع استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني طويلة الأجل.

إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تضارب المصالح

- تبنت المجموعة «سياسة تضارب المصالح» لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون للمدير فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للبنك عن جميع تضاربات المصالح الفعلية أو المحتملة.
- وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التضارب في المصالح فيما يتعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع البنك أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على القرار المتعلق بهذا العقد أو الترتيب.
- في كل عام، يطلب قسم الامتثال للمجموعة بياناً سنويًا من الإدارة العليا، والذي تقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأن تلك التعيينات تتم وفقًا لسياسة /إجراءات المجموعة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

وفقا للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تحديد وتعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة («معاملات الأطراف ذات العلاقة»)، لمنع نشوء أي تضارب محتمل أو فعلي في المصالح.

قام بنك الإمارات دبي الوطني بوضع إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المطبقة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تعرض المجموعة للأطراف ذات العلاقة. يتم إبرام معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل، بشروط تجارية عادية ويستمر مراقبتها من قبل المجلس أو نيابة عنه. كما يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة مع تلك الأطراف.

يوضح الجدول التالي معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٢:

م	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم) - ٢٠٢٣	القيمة (مليون درهم) - ٢٠٢٢
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٧٦,٠٢٨	١٠٥,٩٨٤
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٨,٢٩٧	٥,٧٧٧
٣	الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٢,٢٧٨	١,٢٧٥
٤	الشركة الأم	الاستثمارات	٦,٣٧٧	٦,٣٥٤
٥	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٥٥٣	١,٣٩٩
٦	الصناديق المدارة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٣	٣٥
٧	الأطراف الأخرى ذات العلاقة	المدفوعات التي تمت	١٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة والرسوم الأخرى	١٨	١٧
٩	أعضاء مجلس الإدارة	القروض والذمم المدينة	١,٦٥٨	١,٥٠٦
١٠	كبار المدراء	تعويضات كبار المدراء	١٠٦	١٠٤

ملاحظه: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت الودائع والقروض المقدمة إلى الكيانات ذات الصلة بحكومة دبي ٥% (٢٠٢٢: ٤%) و١٠% (٢٠٢٢: ٩%) على التوالي، من إجمالي ودائع وقروض المجموعة. وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل وجميع التعاملات المالية مع المجموعة مطابقة للشروط التجارية العادية.

بيان ملكية أعضاء مجلس الإدارة من الأسهم والأوراق المالية

بيان الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لأعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات (الشراء والبيع) للأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، مع أزواجهم وأبنائهم، في الأوراق المالية لبنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أعضاء مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المنصب	الاسهم/ الأوراق المالية المملوكة في ١ يناير ٢٠٢٣ (العضو، الزوج والأطفال)	مجموع الأسهم المشتراة خلال ٢٠٢٣	إجمالي الأسهم المباعة خلال ٢٠٢٣	الاسهم/ الأوراق المالية المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (العضو، الزوج والأطفال)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس إدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	١٣٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٣٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس إدارة	٧,٣٩٥,٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس إدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس إدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة

العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة

من خلال تطبيق سياسة تضارب المصالح والسياسة الملائمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي مدير (أو مدير معين يتم تعيينه في مجلس الإدارة):

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب اللوائح ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.
- لا تخلق أي تضارب في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك الأحكام التالية:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- يجوز للمدير أن يشغل عضوية مجلس إدارة بنك واحد (١) فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تضارب في المصالح.
- يجب على كل عضو منتدب أن يؤكد سنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تفويضات الشركات المساهمة العامة التي يحملها كل مدير وامتثالها للوائح.

عضو مجلس الإدارة	عدد التعيينات في الشركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات في بنوك تقع خارج دولة الامارات العربية المتحدة**	متوافق مع اللوائح	يتوفر الوقت الكافي المتاح لبنك الإمارات دبي الوطني
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٥	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

*بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني
**بما في ذلك الشركات المصرفية التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

وضعت المجموعة إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر. وتتم إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بشكلٍ استباقي من خلال جملة من المبادئ الراسخة والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية وصلاحيات الموافقة وعمليات القياس والمراقبة والتحكم.

ومن خلال إطار عمل إدارة المخاطر، تتمكن المجموعة من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها ورفع التقارير بشأنها. ويتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى «المخاطر المالية» و«المخاطر غير المالية». ذلكَ أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير المالية مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.

تُديرُ المجموعةُ نموذجاً لإدارةِ المخاطرِ يتكونُ من ثلاثةِ خطوطٍ دفاعيةٍ، تشمل الفصل بين المسؤولية، والضوابط والمراقبة، وإعداد التقارير بشكل يتناسب مع بنك بهذا الحجم والطبيعة والبيئة التنظيمية:

- وتشكل وحدات الأعمال (العلاقة وإدارة المنتج) خط الدفاع الأول. وهناك مخاطر تنشأ عن هذه الوحدات ولكنها تكون مسؤولةً ومُساءلة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.
- يشمل خط الدفاع الثاني وحدات إدارة المخاطر والشؤون المالية والامتثال. وتُكَمِّل وحدات الأعمال هذه أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. وتتحمل وحدات الأعمال هذه المسؤولية عن الإشراف على أنشطة المخاطر للمجموعة وتقييم المخاطر والمشاكل بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتعزز هذه الوحدات أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق أصحاب المخاطر كجزء من عملية الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وتقييمها. وقد يجتمع المعني بدرء تلك المخاطر أو لا يجتمع مع وحدة المخاطر للمجموعة.
- يتألف خط الدفاع الثالث من وحدة مستقلة وفعالة للتدقيق الداخلي. وهي توفر مُراجَعَةً مستقلةً وتأكيد موضوعي على جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وخَطّيّ دفاعها الأول والثاني.

تواجه مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة واسعة من المخاطر، ويتم تضمين المخاطر الرئيسية في بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة مع الحدود المناسبة. ويعد بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد على مستوى المجموعة عنصراً حاسماً في إطار إدارة المخاطر، حيث يضع الحدود لضمان عمل بنك الإمارات دبي الوطني ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، والحفاظ على أداء التزاماته والوفاء بتعهداته. كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل مُحْكَمٍ للرقابة الداخلية، يمثل ضماناً للعمليات المالية وغير المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

وقد صُمِّمَ نظام الرقابة الداخلية بحيث يتبع منهجاً متعدد المستويات ويُنَفَّذُ على مختلف درجات الحوكمة عبر أنحاء المجموعة. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف الأعمال، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنفذة على مستوى المجموعة بأكملها.ويقوم هذا النظام على أساس التحديد الواضح لمعايير ومسؤوليات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة؛ حيث يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على مستوى المجموعة. وتشمل وحدات الأعمال التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية وحدة التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والمخاطر، والامتثال، والشؤون المالية والشؤون القانونية، والحوكمة المؤسسية.

وترفع وحدات التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. وترفع كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق تقريراً إلى مجلس الإدارة بشأن أي مسائل مهمة، عند الضرورة.

- تحدد لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة وتعتمد جميع أُطُر العمل المتعلقة بالمخاطر. كما تراجع حالات التعرض للمخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر وتقارير تركز المخاطر، وذلك على نحو منتظم، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من قسم إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظمٍ بشأنِ فعاليتها.
- تضطلع لجنة المجلس للتدقيق بدورٍ رئيسيٍ في تقييم وضمان جودة ونزاهة إفصاحات المجموعة والبيانات المالية والتقارير المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة الحوكمة المؤسسية كما تشرف على وحدات التدقيق الداخلي والخارجي، والامتثال إضافة إلى وحدة التدقيق الشرعية ووحدات الرقابة الشرعية الداخلية بالتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- تشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- وتنظر لجنة مستقلة منفصلة، هي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، مع أعضاء معينين من قبل المساهمين، في المخاطر والضوابط الشرعية.

يتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة من هذا التقرير.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتوافق سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة بنك الإمارات دبي الوطني وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة المدى. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بمراجعة التوصيات السنوية ومن ثم ترفعها إلى مجلس الإدارة مع التوصيات بشأن هيئة ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي يمنحونه لبنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٣. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

ويوضح الجدول التالي إجمالي أتعاب مجلس الإدارة المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	المكافأة المدفوعة عام ٢٠٢٣ (درهم)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ هشام عبدالله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون على مبلغ إجمالي كلي قدره ٢٤ مليون درهم لأعضاء مجلس الإدارة عن كل من السنة المالية ٢٠٢١ و٢٠٢٢. ويقترح أن يتم رفع توصية بأن يكون مبلغ المكافأة عن السنة المالية ٢٠٢٤ على نفس مستوى مبلغ ٢٤ مليون درهم، للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣.

لجان مجلس الإدارة
تقارير لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة، والامتثال على مستوى المجموعة، والتدقيق الشرعي الداخلي وإدارات الضوابط الشرعية الداخلية؛
- نظام الرقابة الداخلية للمجموعة للتأكد من أنه يغطي بشكل كاف تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية.
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك اللوائح الشرعية)، ولسياسات المجموعة (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للتدقيق خمسة اجتماعات استعرضت خلالها النتائج المالية للمجموعة للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٢ والنتائج المالية الربع سنوية لعام ٢٠٢٣، وأشرفت على التدقيق الداخلي والحوكمة والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والمسائل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية.

خلال العام قامت لجنة المجلس للتدقيق بما يلي:

- راجعت تقرير المدقق الخارجي للبيانات المالية السنوية والربع سنوية، كما راجعت هيكل أتعاب المدقق الخارجي لضمان خدمة واستقلالية هي الأفضل من نوعها.
- حرصت لجنة المجلس للتدقيق على بقاء وحدة التدقيق الداخلي في المجموعة مستقلة، وركزت خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٣ على التأكد من أن الحوكمة والضوابط الداخلية لبنك الإمارات دبي الوطني لا تزال قوية، وراجعت باستمرار التقدم المحرز في المسائل المهمة الناشئة عن التدقيق الداخلي. كما ركزت أيضا على الضوابط الموضوعة لضمان تخفيف آثار حالات الاحتيال.
- تلقت مستجدات من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البنك للتغييرات التنظيمية الرئيسية على النحو المطلوب، بالإضافة إلى مستجدات حول أنشطة البنك فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل التسلّح.
- راجعت/ اعتمدت خطة مراقبة الامتثال وسجل الهدايا والضيافة.
- استلمت مستجدات منتظمة حول الاختبارات الأساسية ونتائجها، التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الرقابة المالية (بما في ذلك المراجعة الموضوعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لحوكمة الشركات). كما التقت لجنة المجلس للتدقيق بممثلي جهاز الرقابة المالية واستعرضت ورصدت التقدم المحرز في المسائل التي أثاروها.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للتدقيق أيضا بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤ أربعة اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، ووحدة الامتثال للمجموعة ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي، بالإضافة إلى أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني.

كما ستضمن لجنة المجلس للتدقيق أن تعكس خطة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك الإمارات دبي الوطني المخاطر الناشئة وتوفر الضمانات اللازمة في البيئة الاقتصادية والتشغيلية الحالية المتطورة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للتدقيق، أقر بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
٢٥ يناير	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للسنة المنتهية في ٢٠٢٢ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة أتعاب التدقيق الخارجي. • مراجعة حالة الامتثال لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • استقلالية وحدة التدقيق الداخلي • مراجعة حالة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
١٥ فبراير	• مراجعة تقرير جهاز الرقابة المالية لعام ٢٠٢٢.	٣/٣
٢٦ أبريل	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الأول من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة تقارير المفتشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • مراجعة التقييم الخارجي للجودة لوحدة التدقيق الداخلي. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
٢٦ يوليو	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الثاني من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة التقرير الخاص بمفتش مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمراجعة الموضوعية للحوكمة المؤسسية وتقارير أخرى. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
٢٥ أكتوبر	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للتدقيق مع المتطلبات التنظيمية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث يتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، والذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

لجان مجلس الإدارة
تقارير لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

ويشمل نطاق المخاطر التي تغطيها لجنة المجلس للمخاطر، ولا يقتصر على مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر الأصول والمطلوبات، مخاطر رأس المال، المخاطر التشغيلية، مخاطر السلوك (ضمان الامتثال للائحة ومعايير حماية المستهلك من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، مخاطر السمعة، مخاطر الامتثال، والجرائم المالية، المخاطر القانونية، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر الشريعة الإسلامية، مخاطر النماذج والمخاطر البيئية والاجتماعية. تشرف لجنة المجلس للمخاطر على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وآلية اختبار الإجهاد للتأكد من أن مستوى رأس مال المجموعة كافٍ لتلبية العتبات التنظيمية ودعم استراتيجيتها حتى في ظل بيئة التشغيل الصعبة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني على الوفاء بمهامه من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع ملف بنك الإمارات دبي الوطني للمخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة.
- إدارة قياس المخاطر ونماذج التسعير وأدواتها ومراقبة فعالية هذه الأدوات؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات النظامية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

بيان من رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للمخاطر أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر وامتثالا لها. قامت لجنة المجلس للمخاطر خلال العام، بما يلي:

- التأكد من أن المجموعة لديها إطار عمل شامل لإدارة المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر لإدارة هذه المخاطر، وضمان الالتزام بها.
- تلقت مستجدات من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المجموعة للتغييرات التنظيمية الرئيسية على النحو المطلوب، بالإضافة إلى مستجدات حول أنشطة المجموعة فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل التسلح.
- مراجعة إنشاء إطار شامل لحماية العملاء.
- الإشراف الفعال على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الإجهاد للتأكد من أن مستوى رأس مال المجموعة كافٍ لتلبية العتبات التنظيمية ودعم استراتيجيتها حتى في ظل بيئة التشغيل الصعبة.
- الإشراف على إدارة مخاطر المناخ، سريعة التطور، والمخاطر التنظيمية والامتثال، بما في ذلك تقييم مخاطر الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على سياسات المخاطر والائتمان للمجموعة وغيرها من السياسات لضمان الامتثال التنظيمي والتنفيذ الفعال.
- مراجعة عدد كبير من المسائل الأخرى، بما في ذلك المخاطر الرئيسية والناشئة، وتجربة العملاء وتصنيفاتهم وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمجموعة.

خلال عام ٢٠٢٣، تمت إعادة هيكلة تكوين لجنة المجلس للمخاطر لتلبية المتطلبات التنظيمية التي تنص على أن يكون رئيس لجنة المجلس للمخاطر، وغالبية أعضاء لجنة المجلس للمخاطر، مستقلين. انضم السيد/ جاسم محمد العلي إلى لجنة المجلس للمخاطر كعضو مستقل غير تنفيذي بدلاً من السيد/ سالم محمد عبيد الله. كما تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر لتعكس المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة وأي لجان أخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس اللجنة
عضو مستقل غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
(حل محل السيد/ سالم محمد عبيد الله عضواً في لجنة المجلس للمخاطر في يونيو ٢٠٢٣).
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

وبالتطلع إلى عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على إطار حوكمة المخاطر لبنك الإمارات دبي الوطني وقدرته على تحمل المخاطر. كما ستعمل لجنة المجلس للمخاطر على إبقاء المخاطر الرئيسية والناشئة قيد المراجعة المستمرة، لا سيما في ظل بيئة جيوسياسية عالمية وإقليمية سريعة التغير وفي ضوء ظروف السوق السائدة. كما ستواصل لجنة المجلس للمخاطر الإبقاء على إطار حوكمة المخاطر قوياً وفعالاً في سياق البيئة التشغيلية للمجموعة واستراتيجيتها، بما يتماشى مع ظروف السوق المتغيرة، والمتطلبات التنظيمية، وطبيعة وحجم وتعقيد بنك الإمارات دبي الوطني.

خلال عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر ٤ مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وإحالة المسائل الرئيسية إلى مجلس الإدارة. بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير	• البيان الخاص بالقدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتقرير الرقابة • مراجعة إطار حماية العملاء • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد • تقارير الامتثال • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • التقارير التنظيمية والمستجدات • مستجدات المحفظة • مراجعة السياسات • مستجدات مخاطر السيولة	٣/٣
١٧ مايو	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • السياسات والدور والمهام والصلاحيات • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد • مستجدات الفروع الدولية	٣/٣
١٣ سبتمبر	• مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات السياسة • تقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمواقع الدولية • التقارير و المستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • إجراء تقرير إدارة المخاطر	٣/٣
١٥ نوفمبر	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • مستجدات السياسة • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد	٣/٣

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

- الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم وتقييمهم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات المكافآت الخاصة بهم؛
- الخطة التعريفية لمجلس الإدارة وبرنامج التوعية التابع لمجلس الإدارة؛
- إعداد التقارير عن الحوكمة المؤسسية والأمور المتعلقة بالمكافآت، ووضع إطار الحوكمة المؤسسية وأنظمتها وضوابطها؛
- الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واستراتيجية استدامة الشركات؛
- ثقافة المؤسسة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمجموعة؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب واستراتيجيات تنوع القوة العاملة والاحتفاظ بها.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية خمسة اجتماعات وأدت واجباتها وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها. وخلال العام، تضمنت الأنشطة الرئيسية التي قامت بها لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ما يلي:

- الإشراف على إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دبي الوطني ومراجعة سياسات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة وتخطيط التعاقب الوظيفي للإدارة العليا.
- مراقبة أداء ومكافآت الإدارة العليا.
- مراجعة واعتماد إعادة هيكلة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لضمان الاستقلالية المطلوبة.
- مراجعة استراتيجية التوطين لبنك الإمارات دبي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المستجدة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن أن إطار التوطين الخاص به يطور المواهب الوطنية الإماراتية بشكل فعال ويلبي أهداف التوطين التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- متابعة تنفيذ مشاريع الموارد البشرية الرئيسية، بما في ذلك تحويل مشهد تكنولوجيا الموارد البشرية في بنك الإمارات دبي الوطني إلى مجموعة واحدة شاملة من التطبيقات لتوفير التغطية والتكامل والتحكم في الدورة الشاملة لحياة الموظف العملية، ووضع نموذج جديد للبنية المهنية لتوفير مخطط للأدوار والمسؤوليات والمهارات والخبرات، مما يسمح للأفراد بتحديد خياراتهم المهنية على مستوى المؤسسة والأعمال للوصول إلى المواهب وإدارتها بشكل أكثر فعالية على أساس المهارات.
- مراقبة التطور الشامل لثقافة بنك الإمارات دبي الوطني لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي.

في عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أربع مرات على الأقل، وستواصل إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني، مع التركيز على التحسينات في التوظيف والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء بنك الإمارات دبي الوطني كوجهة العمل المفضلة.

كما ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في بنك الإمارات دبي الوطني والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التركيز على المجالات التي من شأنها زيادة تصنيفات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمجموعة، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق، وستشرف على وضع إطار التمويل المستدام.

تشكيل اللجنة

يتوافق تكوين لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك عضو مستقل.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا.
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

وبصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، أقر بموجبه بواجبي في الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١ فبراير	• أجور وأداء الإدارة العليا • تحليل مكافآت الأداء لعام ٢٠٢٢ • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك قواعد خطة النقد المؤجل). • مراجعة خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستمارات التقييم. • إطار عمل الإدارة التأديبية. • الأدوار المصنفة على أنها مجازفة مادية • قواعد الخطة المؤجلة • تحليل القوى العاملة	٣/٣
٩ أبريل	• مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • مراجعة تقييم أداء مجلس الإدارة. • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك المزايا). • مستجدات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • تحليل القوى العاملة • مستجدات سياسة الموارد البشرية	٣/٣
١٢ يوليو	• مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة • إعادة هيكلة لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات التوطين • تحليل القوى العاملة	٣/٣
٨ نوفمبر	• مبادرات الموارد البشرية بشأن التحول الرقمي، بما في ذلك نشر تطبيق (HR Connect) للشركات التابعة الدولية، والتنقل الوظيفي. • الأدوار المصنفة على أنها مجازفة مادية • الخطة التدريبية لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤. • تخطيط تعاقب الإدارة العليا. • مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • مستجدات التوطين • نموذج مكافأة الأداء والمواءمة مع اللوائح. • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٣ ديسمبر	• مراجعة المسائل الخاصة بالموارد البشرية.	٣/٣

لجان مجلس الإدارة
تقارير لجان مجلس الإدارة

لجنة المجلس التنفيذي

الصلاحيات

تعمل لجنة المجلس التنفيذي كمجموعة فرعية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع مهام محددة للحوكمة واتخاذ القرار عند الضرورة أثناء الفترات الواقعة بين اجتماعات مجلس الإدارة العادية، خاصة في المسائل العاجلة أو الحساسة للوقت في الحالات التي يتعذر فيها عقد اجتماع لمجلس الإدارة. وإدارة المسائل الأخرى المفوضة من قبل المجلس. تمارس لجنة المجلس التنفيذي صلاحيات مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة. تلعب لجنة المجلس التنفيذي دوراً محورياً في ضمان الشفافية والحوكمة السليمة والتوجيه المالي السديد.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت اللجنة ١٧ اجتماعا، استعرضت خلالها عددا من الأمور العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن من إنجاز أعمال بنك الإمارات دبي الوطني بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وشملت المسائل الرئيسية التي استعرضتها اللجنة خلال العام، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة، وسياسات حوكمة مجلس الإدارة الرئيسية، بما في ذلك سياسة تضارب المصالح.
- المصالح المالية الحيوية للمجموعة واستكشاف فرص الاستثمار الاستراتيجية.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما يتماشى مع سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة للمجموعة.
- تجديد التأمين الرئيسي، بما في ذلك اتفاقيات الترخيص والمصادقة على تعيينات المستشارين الرئيسيين.
- العلاقة المصرفية الاستراتيجية مع مؤتمر الأطراف «كوب ٢٨».

خلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي عملها لتوفير مراجعة فعالة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما يضمن الإكمال الفعال وفي الوقت المناسب للمسائل الاستراتيجية والأعمال الرئيسية.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس التنفيذي، بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

اجتماعات لجنة المجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٣

عدد الاجتماعات والحضور	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ١٧ اجتماعاً للجنة المجلس التنفيذي، حضر ١٥ اجتماعاً جميع أعضائها الأربعة (٤)، وحضر عضوين (٢) اجتماعين منها. وحظيت كافة الاجتماعات بالنصاب الصحيح.	• مراجعة واعتماد قرارات الأعمال الرئيسية نيابة عن مجلس الإدارة¬¬ • مراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالحوكمة.

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية.
- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار.
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات.
- مراجعة مواءمة مخاطر الائتمان مع استراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.
- تفويض صلاحيات الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال ومعايير الاكتتاب الائتماني.
- مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة، ومعايير الاكتتاب الائتماني، وخطوط المجموعة والبلدان.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ١٥ اجتماعاً راجعت خلالها ووافقت على ما يلي:

- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار، وتفويض صلاحية الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال.
- تكوين وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على التركزات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات السياسة.
- موقف الاكتتاب للمجموعة، والكشف عن أي إخلالات جوهرية لحدود المخاطر ومدى كفاية الإجراءات المقترحة.
- المنتجات والخدمات الجديدة، خطوط المجموعة والبلدان، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة الإجراءات التصحيحية، وفقا لإطار الصلاحيات القانونية المفوضة.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار أيضاً بتحديث الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها تماشياً مع المتطلبات التنظيمية.

وفي عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاتها أسبوعياً للتركيز على استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني ومراقبة فعالية الائتمان والاستثمار والسياسات ذات الصلة. ستتولى لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- دراسة تدابير الكفاءة التكتيكية وقصيرة الأجل المتعلقة بالمحافظ الائتمانية والاستثمارية نتيجة التغيرات في ظروف السوق، وتحسين التكلفة، والتغييرات في نماذج التشغيل، والرقمنة على خلفية ظروف السوق المتغيرة.
- الاستمرار في متابعة تنفيذ بنك الإمارات دبي الوطني لاستراتيجيته وقدرته على تحمل المخاطر.
- الإشراف على سياسات بنك الإمارات دبي الوطني المعمول بها، والموافقة على خطوط البنوك والبلدان، ومقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار عمل الصلاحيات القانونية المفوّضة، والمنتجات والخدمات الجديدة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، أُقرُّ بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

عدد الاجتماعات والحضور	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ١٥ اجتماعا للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، حضر ٤٦ منها جميع الأعضاء الأربعة، وحضر ٥ منها ٣ أعضاء. وكان النصاب القانوني صحيحاً لجميع الاجتماعات.	• التسهيلات الائتمانية • سياسات الائتمان والاستثمار • أداء الأعمال • استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار • الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح الأخرى ذات الصلة • مراجعة تكوين المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على ما يلي:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات الإسلامية، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- المراجعات المنتظمة لسياسات الاستثمار الإسلامي وأداء محفظة الأصول التي تُستثمرُ فيها أموال أصحاب الحسابات الإسلامية.
- مراقبة وتدقيق استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة
- يهدف تنفيذ إطار سياسة الحوكمة، بشكل أساسي إلى حماية مصالح الأطراف المعنيين بما يتوافق مع قرارات الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم.
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٣، اجتمعت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتماشى مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، بهدف أساسي هو حماية مصالح الأطراف المعنية بخلاف المساهمين، بما يتماشى مع قرارات الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وتضمنت الأمور الرئيسية التي راجعتها لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال عام ٢٠٢٣، من بين أمور أخرى:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- سياسات الاستثمار وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، والتدقيق فيها وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على السياسة والعمليات والإجراءات ذات الصلة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة باستخدام أموال أصحاب حسابات الاستثمار والواجبات الائتمانية التي تؤديها المجموعة.
- مستوى تخصيص الاحتياطي، وضمان أنه مناسب ومنصف لكل من أصحاب حسابات الاستثمار الحاليين والجدد.
- الإفصاحات التي تقوم بها المجموعة فيما يتعلق بتخصيص الأصول واستراتيجيات الاستثمار الخاصة بحسابات الاستثمار، من أجل مراقبة أداء المجموعة عن كَثَب كمديرين لهذه الحسابات.
- الموافقة على البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال لأي متطلبات تنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

قامت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بانتظام بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة، وأبقت عضويتها قيد المراجعة كما أجرت تقييماً لفعالية لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال العام.

خلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أُقرُّ بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مراجعة سياسات واستراتيجيات الاستثمار • مستجدات التقارير التنظيمية للامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح • مستجدات دور ومهام وصلاحيات اللجنة وسياساتها • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٧ مايو	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٣ سبتمبر	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٥ نوفمبر	• مراجعة المخاطر التجارية المنقولة والتوصية بالاحتياطيات	٣/٣

حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اسم العضو	لجنة المجلس للتدقيق لجنة المجلس التنفيذي	لجنة المجلس للمخاطر	لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	لجنة المجلس التنفيذي	لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
	٥ اجتماعات مجدولة	٤ اجتماعات مجدولة	٥ اجتماعات مجدولة	٥١ اجتماعا مجدولاً	١٧ اجتماعاً مجدولاً	٤ اجتماعات مجدولة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	ع (٥/٥)	ع (٤/٤)	ع (٥/٥)	ر (٥١/٥١)	ر (١٧/١٧)	ر (٤/٤)
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ع ٥١/٥١	ع (١٧/١٧)	غير متوفر
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	غير متوفر	غير متوفر	ر (٥/٥)	غير متوفر	غير متوفر	ع (٤/٤)
السيد/ علي حميد علي العويس	غير متوفر	ر (٤/٤)	ع (٥/٥)	ع M ٥١/٤٦	ع (١٧/١٥)	غير متوفر
السيد/ سالم محمد عبيد الله	ع (٥/٥)	ع س (٤/٢)	غير متوفر	ع M (٥١/٥١)	ع (١٧/١٧)	غير متوفر
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	ر (٥/٥)	ع (٤/٢)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
د. سالم العلي، ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ع (٤/٤)

ملاحظة: ر = رئيس، ع = عضو، و ع س = عضو سابق. يمثل الرقم الوارد بين قوسين عدد الجلسات التي حضرها كل منهم.
حصل أعضاء اللجان على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه خلال عام ٢٠٢٣.

التنوع في فريق الإدارة العليا

الجنس

ذكر ١٥

أنثى ١

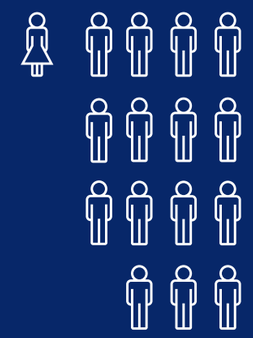

مدة الخدمة

أقل من ٣ سنوات ١٣%

٣-٥ سنوات ٢٧%

٥-٧ سنوات ٠%

أكثر من ٧ سنوات ٦٠%

الجنسية

إماراتي ٥٠%

هندي ١٩%

أوروبي ١٣%

آخر ١٨%

تعويضات كبار المدراء

في عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ١٠٦ ملايين درهم. يتكون إجمالي الأجر من أجر ثابت (بما في ذلك مساهمات معاشات صاحب العمل ومزايا ما بعد التوظيف المستحقة) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٣.

صممت سياسة وهياكل المكافآت لدينا لجذب واستبقاء وتحفيز الموهوبين. ويتم الحفاظ على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير.

وتطبق مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نظام مكافآت سنوي تقديري للموظفين المؤهلين لذلك. ويتم تحديد وعاء تمويل المكافآت على مستوى المجموعة مع مراعاة قدرة المجموعة على تحمل المخاطر والأداء النسبي لوحدات الأعمال. وأثناء تقييم أداء وحدة / أو موقع أعمال، يعتمد تقييم الأداء على كل من المعايير المالية وغير المالية. ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة. ويسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠% من التعويضات الثابتة - بموافقة مجلس الإدارة أو ٢٠٠% من التعويض الثابت - بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

وتشمل المكافآت الممنوحة بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة بموجب شروط وأحكام قواعد الخطة ذات الصلة. ويتم صرف المكافآت المؤجلة على شرائح على مدى عدد من السنوات وتخضع لتعديل الأداء والمصادرة وسوء المعاملة والاسترداد ضمن حالات وشروط معينة.

وتخضع منح التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة على هيئة تسويات أثناء السنة، كجزء من عملية التعويض في نهاية العام، أو بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت.

وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ الدفع أو تاريخ استحقاق المكافأة ذات الصلة، أيهما أكثر تأخيراً. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر.

ولمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني العديد من اللجان الإدارية، منها اللجنة التنفيذية للمجموعة. وقد تم إنشاء عدد من اللجان الإدارية الإضافية للمساعدة في تنفيذ أهداف اللجنة التنفيذية للمجموعة والمساعدة في كفاءة وفعالية إدارة ومراقبة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني.

ولكل لجنة من لجان الإدارة بنود مرجعية معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وعدد مرات انعقاد اجتماعاتها وممارساتها. وتساعد لجان إدارة البنك في تحريك عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والمشتريات وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية للمجموعة	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٢٣	مسؤوليات اللجنة
تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي: • المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود الصلاحيات المفوضة من قبل مجلس الإدارة. • تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له. • لمراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق، والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس. • مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة. • التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات المجموعة التنفيذية. • تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة. • التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعملية والتنظيمية (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها / رفضها. • التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية). • مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها. • وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي. عقدت الجنة التنفيذية للمجموعة ١٣ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣	لجنة الإدارة للاستثمار	١	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ وتقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
	لجنة الإدارة للائتمان	٩٩	تدير تسهيلات الائتمان والمخاطر للمجموعة وتسوية الديون وتكوين المخصصات وعمليات الشطب والتعديلات على التسعير، والتصنيفات والإعفاءات المتعلقة بتسهيلات الائتمان.
	لجنة الأصول والمطلوبات	١١	تشرف على تقييم كفاية رأس مال المجموعة، ومراجعة تحمل السيولة، وعدم تطابق مخاطر أسعار الفائدة، وإدارة فجوات الاستحقاق، وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
	لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن أن يظل التعرض للمخاطر لجميع أنواع المخاطر على مستوى المجموعة ضمن إطار القدرة على تحمل المخاطر بشكل عام، كما تشرف على أداء المحفظة الائتمانية للمجموعة وترصدها وتقوم بالتوجيه من خلال استراتيجيات الائتمان المعدلة.
	لجنة المشتريات للمجموعة	١٣	توفر الإشراف وتراجع نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
	اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات	٩	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

اجتماعات الجمعية العمومية

ترأس اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين.

وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومن ثم أتيحت إمكانية الإطلاع على قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين من خلال الإعلان عنها في السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق. وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية الأساسية الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥% من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها حسب الأصول في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣. مدرج في الجدول التالي ملخص للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير المدقق الخارجي • الموافقة على تقرير المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • الموافقة على الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
توزيع الأرباح • الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال. • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أو إقالة مدقق الحسابات وملاحقته، بحسب مقتضى الحال.	عادي
تعيين المدقق الخارجي • الموافقة على تعيين مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
الموافقة على مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة.	خاص
تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وفقا للمرسوم رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والأنظمة والتشريعات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع دون قيد.	خاص
نشاط الاستشارات المالية • الموافقة على إضافة نشاط الاستشارات المالية إلى الرخصة التجارية لبنك الإمارات دبي الوطني.	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣.	خاص

المدقق الخارجي

اختيار المدقق الخارجي

المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣ للسنة المالية ٢٠٢٣ هو ديلويت و توش (إم.إي). خدمت ديلويت آند توش (إم.إي) لمدة خمس سنوات متتالية كمدقق خارجي لبنك الإمارات دبي الوطني. تمت عملية مناوبة شريك التدقيق لدى ديلويت آند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي بعد ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين مكاتب تدقيق خارجي إلا لمدة أقصاها ست سنوات متتابعة.

وبالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد وتناوب شركة التدقيق و/أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق. وتشمل معايير الاختيار ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تضارب المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والمقدرة.

كما تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة نطاق التدقيق ونهجه للسنة التي يقترحها المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. تراجع لجنة التدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتناوب ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

اسم مكتب التدقيق والمدقق الشريك	ديلويت آند توش (إم.إي) السيد/ يحيى شاتيلا
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	عامان
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣	٢,٣ مليون درهم
رسوم تقرير التدقيق المطول	٠,٧ مليون درهم
رسوم التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	٠,٥ مليون درهم
رسوم أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

الرسوم

توافق لجنة المجلس للتدقيق على رسوم خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الرسوم المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير التدقيق)

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير التدقيق) قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠٢٣، وبالتالي، لم يتم تقديم أي رسوم مقابل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٣

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهو نافذة إسلامية مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات المقدمة حسب الأصول وبما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات ولوائح الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية «نهجا دفاعيا ثلاثيا» يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، ووحدة الرقابة الشرعية، ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي، على التوالي. وتدعم هذه الوحدات أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير في بنك الإمارات دبي الوطني.

وتخضع النافذة الإسلامية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية التي تضم علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويمتلك بنك الإمارات دبي الوطني سياسات وإجراءات وضوابط راسخة معتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتيسير الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتشرف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمتلك لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ميثاقاً معتمداً يغطي إطار إحالة الأمور إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإصدار الفتاوى وعملية صنع القرار. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، بما في ذلك التأكيد على أن بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي قد امتثل باستمرار لمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتحديد أي حالات خاصة بعدم الامتثال. وقد تمت الموافقة على التقرير من قبل الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكذلك تم تقديمه إلى مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية. وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣، ولم يتغيب عنها أحد.

الخدمات المصرفية الإسلامية تتمة

وفيما يلي الأعضاء الحاليون في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي
(عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)

يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، و:

- خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
- عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي.
- كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل في جميع أنحاء العالم.

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
(عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ("د.العلماء") هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية و:

- يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو في عدد من مجالس الفتوى والشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات تكافل.

الدكتور سالم علي العلي
(عين في ٢٦ يوليو ٢٠٢٠)

الدكتور/ سالم علي آل علي («د. آل علي») هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية و:

- تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي.
- كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة.
- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

د. محمد قاسم
(تولى منصبه في ١ أغسطس ٢٠٢١)

الدكتور/ محمد قاسم («د. قاسم») هو عالم شرعي معروف وخبير في الصيرفة الإسلامية و:

- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين.
- ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.

د. أمين فاتح
(تولى منصبه في ١ يوليو ٢٠٢١)

حصل الدكتور/ أمين فاتح على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية و:

- شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨.
- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في العديد من الجامعات وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم فيه العديد من الدورات التدريبية في أنحاء العالم.

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

تمتلك مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ما مجموعه ٨٥٦ فرعا و٤,٢١٣ جهاز صراف آلي في مختلف مناطق تواجدها الدولي. ولها عمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وروسيا والبحرين، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل في الصين وإندونيسيا.

ويوضح مخطط الكيانات التالي الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

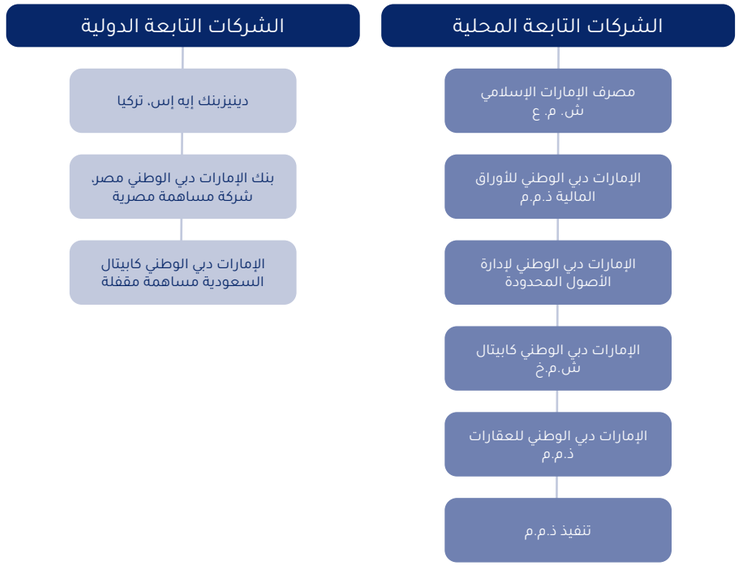

وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولٌ عن عمليات مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال. إن لدى جميع وحدات الأعمال في كافة أنحاء المجموعة، بما في ذلك مجالس الإدارة التابعة للمجموعة وفروعها، ترتيبات حوكمة مناسبة وفعالة تتوافق مع جميع القوانين واللوائح المحلية.

ولتوفير الرقابة الفعالة على مستوى المجموعة، يتبع بنك الإمارات دبي الوطني المبادئ العامة لأفضل ممارسات الحوكمة ليتم تطبيقها بشكل متسق عبر المجموعة، والتي بموجبها يتعين على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية.
- العمل ضمن استراتيجية المجموعة وإدارة أعمالها بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة.
- إعلاء الثقافة المتوائمة مع هدف المجموعة وقيمها.
- يتولى قيادة الكيان مجلس إدارة فعال، يحقق التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة.
- إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بأي تغييرات تطرأ على مجلس إدارته أو لجانه.
- رفع مستجدات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني حول أداء الأعمال واستراتيجية الأعمال والمخاطر الجوهرية والتحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعَّال للوائح ذات الصلة والإبلاغ عن أي إخلالات أو أمور ذات أهمية. وخلال عام ٢٠٢٣، لم تظهر ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات مادية. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية وإبلاغ مجلس الإدارة و/أو لجان مجلس الإدارة بها من قبل المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة و/أو المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة و/أو المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة. كما لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٣.

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفقا لمبدأ «خلق قيمة مشتركة»، وهو إطار عمل قوي يؤكد على التزامنا تجاه المجتمعات المحيطة. وتتحمل المجموعة مسؤولية تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية لكل من هم في محيطها وتهدف إلى تحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات التي تعمل فيها.

ويلعب العمل الخيري دوراً حيوياً في استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يرمز إلى التزام المجموعة بإعادة توزيع نجاحها على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع ككل. تعمل الروح الخيرية للمجموعة على ترسيخ مكانتها ككيان مسؤول اجتماعياً، وإعادة تأكيد تفانيها في النمو مع محيطها، والوفاء بواجباتها العامة. تم توثيق التقدم الذي أحرزه بنك الإمارات دبي الوطني في هذه القطاعات من أجل الشفافية والمزيد من المعلومات في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لعام ٢٠٢٣ الصادر عن المجموعة.

التوطين

تبوأ بنك الإمارات دبي الوطني مكانته على مدار ٦٠ عاماً، ضمن أكبر الشركات المحلية التي تحرص على توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث نقدم للإماراتيين الفرص الوظيفية ذات المسار المهني السريع، والتطوير المهني ذو المستوى العالمي، كما نقدم لهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج مختارة بعناية للتطوير الوظيفي.

كما في نهاية عام ٢٠٢٣، يعمل لدينا ٤٩ مواطنا إماراتياً يشغلون مناصب قيادية عليا، فيما يبلغ إجمالي عدد الموظفين من المواطنين الإماراتيين ١,٨٧٦ موظفاً يعملون جميع مناحي بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتولون أدواراً وظيفية مهمة وحاسمة على كل مستوى من مستويات الشركة.

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
% من الإماراتيين	%٣٤	%٣٤	%٣٣

ويهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى جذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية على كل مستوى وظيفي من مستويات شركتنا.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، والتي تتبع لإدارة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، مسؤولية التعامل مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنيين الرئيسيين الخارجيين، بما في ذلك المساهمين وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين المحترفين.

وتنسق إدارة علاقات المستثمرين عملية إصدار نتائج المجموعة ربع السنوية للجمهور وإطلاع الأطراف المعنيين على الأداء والتوقعات. كما تنسق الإدارة مع جهات الامتثال المصرفي للشركات والمؤسسات للحفاظ على سجل «المطلعين» ومراقبته بما يتوافق مع جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يحق للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠% من أسهم المجموعة.

ويتولى قيادة وحدة علاقات المستثمرين كل من:
السيد/ باتريك كليركين
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
البريد الإلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
Patricke@emiratesnbd.com
هاتف: ٤ ٩٧١ ٦٠٩ ٣٠٠٩ +
الهاتف المتحرك: ٥٠ ٩٢١ ٩٧١ ٠٧٥١+
www.emiratesnbd.com/en/investor-relations/meet-the-team/

يتضمن الجدول التالي توزيع أنواع المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	الحكومة	المجموع
محلي	%١١	%٣٤	%٤١	%٨٦
عربي	%١	%١	%٠	%٣
أجنبي	%١	%١٠	%٠	%١١
المجموع	%١٣	%٤٦	%٤١	%١٠٠

يوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	%٤٠,٩٢
شركة دي إتش ٧ (ذ.م.م.)	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٤,٨٤
شركة كابيتال أسيتس (ذ.م.م.)	٣٣٦,٦١٤,١٢١	%٥,٣٣

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	١,٨٩٧	١٤,١٨٢,٨٦١	%٠,٢٢
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٧٩٠	١٤٨,٢١٣,٦٦٣	%٢,٣٤
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٤	٦٦٢,٥٣٦,٩٢٨	%١٠,٤٩
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٧٤	٥,٤٩١,٦٦٤,٨٠١	%٨٦,٩٤

إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة = خلال عام ٢٠٢٣= **٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣**

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٣.

الشهر (٢٠٢٣)	أعلى مستوى شهري (درهم)	أدنى مستوى شهري (درهم)	الإغلاق الشهري (درهم)
يناير	١٣,١٥	١٢,٧٠	١٢,٩٥
فبراير	١٣,٧٥	١٣,٢٥	١٣,٦٠
مارس	١٣,٦٠	١٢,٥٠	١٣,١٥
أبريل	١٤,١٠	١٣,٠٠	١٤,١٠
مايو	١٤,١٥	١٣,٦٠	١٣,٦٥
يونيو	١٤,٩٠	١٣,٦٥	١٤,٨٥
يوليو	١٧,٠٠	١٥,٣٠	١٧,٠٠
أغسطس	١٧,٤٥	١٦,٣٠	١٦,٣٥
سبتمبر	١٨,٥٠	١٦,٤٥	١٧,٨٠
أكتوبر	١٨,١٥	١٦,٠٠	١٦,٩٥
نوفمبر	١٨,١٠	١٧,١٥	١٧,٦٠
ديسمبر	١٧,٨٥	١٦,٨٥	١٧,٣٠

الأداء المقارن لبنك الإمارات دبي الوطني مع السوق العام خلال عام ٢٠٢٣.

الشهر (٢٠٢٣)	بنك الإمارات دبي الوطني (درهم)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	١٢,٩٥	٣٣٠٣,٢٧	٢٣٣٦,١٨
فبراير	١٣,٦٠	٣٤٣٧,٧٦	٢٤٨٩,٧٢
مارس	١٣,١٥	٣٤٠٦,٧٢	٢٣٣٠,٥٧
أبريل	١٤,١٠	٣٥٤٤,٧٩	٢٤٨٦,٨٨
مايو	١٣,٦٥	٣٥٧٦,٦٣	٢٤٩١,٣٨
يونيو	١٤,٨٥	٣٧٩١,٩٩	٢٦٢٣,٥٨
يوليو	١٧,٠٠	٤٠٥٩,٢٧	٢٨٣٠,١٤
أغسطس	١٦,٣٥	٤٠٨٢,٨٧	٢٨٠٦,٣٩
سبتمبر	١٧,٨٠	٤١٦٣,٥٨	٢٨٧٣,٧٤
أكتوبر	١٦,٩٥	٣٨٧٧,٠٨	٢٧٢٥,٠٤
نوفمبر	١٧,٦٠	٣٩٩٢,٣٦	٢٧٩٣,٦٢
ديسمبر	١٧,٣٠	٤٠٥٩,٨٠	٢٨٢٣,٦٨

التعاريف

يكون للتعبيرات التالية، ضمن سياق تقرير الحوكمة هذا، المعاني الموضحة أدناه:

ALCO: لجنة الأصول والمطلوبات

مجلس الإدارة: يشير إلى مجلس الإدارة، الهيئة الإدارية للشركة

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لوائح الحوكمة المؤسسية: تشمل لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (تعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣/ ر.م لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل الحوكمة لشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة السارية على البنوك والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

بنك الإمارات دبي الوطني/ المجموعة: يشير إلى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

EXCO: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دبي الوطني

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

GRC: لجنة المخاطر للمجموعة

HSA: الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة إدارة الائتمان

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

www.emiratesnbd.com